المعارضة لا تزال تبحث عن موطئ قدم بالحكومة المقبلة

المغرب: تحالفات الأحزاب مؤجلة إلى ما بعد الانتخابات

انتخابات مغربية سابقة

على بعد أيام قليلة من الانتخابات البرلمانية والبلدية لا تزال التحالفات المغربية تترنح في المنطقة الرمادية، فلا الأغلبية الحكومية تريد التوقيع على شيك أبيض للاستمرار في تحالفها، ولا المعارضة قادرة على الإعلان بشكل مباشر عن تحالف.

وبين هذا وذاك يستغل التكنوقراط هذه المنطقة لربح جزء من «الكعكة الحكومة المرتقبة»، خصوصا في ظل صعوبة التحالف قبل الانتخابات المزمع عقدها 8 سبتمبر الجاري، والتي ستحدد معالم الحكومة المقبلة لأن الفائز الأول بهذه الانتخابات هو الذي سيقود الحكومة.

وتشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات التشريعية بين حزبي «العدالة والتنمية» (قائد الائتلاف الحكومي) و«التجمع الوطني للأحرار» بقيادة وزير الفلاحة عزيز أخنوش. كما يبرز في المشهد السياسي كقوة انتخابية، كل من حزبي «الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال» (معارضان).

تضم الحكومة الحالية 5 أحزاب هي «العدالة والتنمية» (125 نائبا بمجلس النواب الغرفة الأولى للبرلمان من أصل 395)، التجمع الوطني للأحرار (37 نائبا)، والحركة الشعبية (27 نائبا)، والاتحاد الاشتراكي (20 نائبا)، والاتحاد الدستوري (23 نائبا).

وقبيل الانتخابات تتبادل أحزاب الأغلبية الاتهامات وكأنها لم تكن داخل المطبخ الحكومي، إلا أن وليمة الانتخابات فتحت شهيتها للاتهامات المتبادلة.

ومن بين الاتهامات، انتقاد أحزاب «الأصالة والمعاصرة» و«التقدم والاشتراكية» و«الاستقلال» من المعارضة و«العدالة والتنمية» (قائد الائتلاف الحكومي)، محاولة حزب «التجمع الوطني للأحرار» (عضو الائتلاف الحكومي) «استغلال فقر وضعف عدد من الأسر لاستمالتهم انتخابيا»، وهو ما نفاه التجمع.

كما دعا حزب التجمع الوطني للأحرار (شريك بالائتلاف الحكومي) في بيان، مناضليه إلى الاستمرار في العمل دون الالتفات إلى «بكائيات بعض الهيئات (لم يسمها) التي أخفقت في اقناع المواطنين للترشح بألوانها السياسية».

وتضم المعارضة أحزاب الأصالة والمعاصرة (102 نواب) و الاستقلال (46 نائبا) و التقدم والاشتراكية (12 نائبا)، إضافة إلى حزب فيدرالية اليسار (نائبان) وهو لا ينسق مع الأحزاب الثلاثة.

ولا تزال أحزاب المعارضة تبحث عن موطئ قدم بالحكومة المقبلة، لذلك فإن تصريحاتها بخصوص التحالفات مفتوحة على كل الاحتمالات.

وخلال يوليو الماضي ظهرت ملامح تنسيق وتحالف بين أحزاب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية أبرز أحزاب المعارضة.

وقدمت مذكرة حول «الإصلاح السياسي والانتخابي» اقترحت إحداث لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات، فضلا عن مقترحات بشأن تمثيل النساء والشباب وقوائم التصويت.

وكشفت الأحزاب الثلاثة في 8 يونيو الماضي، عن وجود خلاف بينها حول طبيعة تحالفها قبل الانتخابات التشريعية والمحلية.

الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبد اللطيف وهبي قال في ندوة للأمناء العامين للأحزاب الثلاثة عقدت 8 يونيو: «حزب الاستقلال يقول إن ما يجمعنا هو تنسيق، فيما يقول التقدم الاشتراكية إنه تحالف».

وأضاف: «أنا مقتنع بأنه تحالف، ويجب أن يستمر إلى ما بعد الانتخابات المقبلة». من جهته قال الأمين العام لحزب الاستقلال نزار بركة: «التحالف يقتضي الاتفاق على برنامج، يجب أن نضبط الأمور لكي لا نعطي وعدا لا نلتزم به».

بدوره قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بن عبد الله، «بإمكان التحالف الثلاثي لأحزاب المعارضة أن يكون أحسن بكثير مما هو موجود».

وحول تحالفات الأحزاب يقول المحلل السياسي رشيد لزرق للأناضول: «للأسف يصعب الحديث عن تحالفات بين الأحزاب قبل الانتخابات، وهو ما يعني أن هذا الأمر مؤجل إلى غاية الإعلان عن النتائج».

ويضيف أن غياب التحالفات قبل الإعلان عن النتائج يدل على غياب برامج قوية للأحزاب المشاركة.

ويوضح لزرق، أن نمط الاقتراع بالمغرب يحتم ضرورة التحالف لتشكيل الحكومة، إذ لا يمكن لحزب أن يظفر بتشكيل الحكومة بمفرده، حيث إن البلاد تحرص على التعددية في تدبير الشأن العام.

وبحسب المحلل المغربي، فإنه «بموجب الفصل 47 من الدستور سيتم تحديد رئيس الحكومة المغربية المقبلة». وينص الفصل 47 على أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، فيما يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها».

الجيش النيجيري يعلن استسلام 6 آلاف مسلح

أعلن الجيش النيجيري، أن قرابة 6 آلاف مسلح استسلموا شمال شرقي البلاد خلال الأسابيع الأخيرة، في أحد أكبر الانشقاقات بصفوف المتشددين منذ بدء تمردهم قبل 12 عاما.

وجاء إعلان نائب متحدث وزارة الدفاع برنارد أونيوكو، الخميس، بعد أسابيع من إعلان الجيش النيجيري إلقاء نحو 335 متشددا أسلحتهم، حسبما أفادت وكالة «أسوشيتيد برس» الأمريكية.

وتأتي الانشقاقات عقب مقتل زعيم جماعة «بوكو حرام» أبو بكر شيكاو، في مايو الماضي، الذي ضعفت سيطرته على الجماعة في السنوات الأخيرة مع بروز فصيل منشق يُعرف باسم «ولاية غرب إفريقيا» تابع لتنظيم «داعش».

وأكد حاكم ولاية بورنو، باباغانا زولوم، نبأ استسلام المسلحين، لكنه أقر بأن الانشقاقات وضعت الدولة في «وضع صعب للغاية».

وقال زولوم في تصريحات الشهر الماضي: «علينا أن نختار بين حرب لا نهاية لها، أو أن نقبل بحذر الإرهابيين المستسلمين، وهو أمر مؤلم وصعب على من فقدوا أحبائهم، وعلينا جميعا، وحتى على أفراد الجيش الذين شهدوا موت زملائهم».

أعلنت وزارة الدفاع النيجيرية، القضاء على 48 إرهابيا من تنظيم «بوكو حرام» شمال شرقي البلاد.

وفي تصريح للصحافة، قال متحدث وزارة الدفاع، برنارد أونيوكو، إن الجيش نفذ عمليات ضد مسلحي التنظيم في ولاية بورنو بين 14 و27 أغسطس الماضي.

وأكد أنه تم القضاء على 48 إرهابيا من التنظيم، وإصابة وفرار آخرين منهم خلال العمليات، إضافة إلى القبض على 20 قياديا في التنظيم، واستسلام 565 لقوات الجيش.

ومنذ العام 2009، أسفرت أعمال عنف نفذتها «بوكو حرام» عن مقتل أكثر من 20 ألف شخص، وتسببت بتشريد الملايين في نيجيريا، كما بدأ التنظيم منذ 2015، شنّ هجمات في دول مجاورة مثل الكاميرون وتشاد والنيجر.

و«بوكو حرام» تنظيم نيجيري مسلح تأسس في يناير 2002، ويدعو إلى تطبيق متشدد للشريعة الإسلامية في جميع الولايات، حتى الجنوبية منها ذات الأغلبية المسيحية، وأعلن في مارس 2015 ارتباطه بـ«داعش».

واشنطن: لا يمكن انتظار إيران للأبد لاستئناف المحادثات النووية

قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، إن إدارة الرئيس جو بايدن «لا يمكنها الانتظار إلى الأبد» حتى تقرر إيران استئناف المحادثات بشأن العودة إلى الاتفاق النووي. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها، مالي، خلال مقابلة أجرتها مع وكالى «بلومبيرغ» الأمريكية.

وأضاف المبعوث قائلا «لا يمكننا الانتظار إلى الأبد بينما تواصل إيران تقدمها النووي، لأن تقدمهم في مرحلة ما سيجعل العودة إلى الاتفاق النووي أقل قيمة بكثير للولايات المتحدة «، غير أنه أضاف أن بلاده «مستعدة للتحلي بالصبر». وكان مالي، الذي كلفه بايدن بإعادة التزام الولايات المتحدة في الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، قال في أغسطس/آب الماضي إن المتغيرات المجهولة في المباحثات تتعلق بتصرفات الإيرانيين.

واستطرد حينها قائلا «نحن على استعداد لاستئناف المباحثات، وهو ما لم نكن لنفعله إذا لم نعتقد أن الصفقة ممكنة». وكشف وقتها أن الولايات المتحدة تملك خيارات بديلة في حال عدم إعادة إحياء اتفاق عام 2015، ومنها توقيع اتفاق جديد منفصل تماما عن ذلك الاتفاق الذي ينتهي مفعوله بحلول العام 2030.

أما الخيار الآخر فهو فرض عقوبات ضد طهران تأتي بالتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين.

باكستان تحتج على معاملة الهند «اللاإنسانية» لجثمان زعيم كشميري

وجهت باكستان، مذكرة احتجاج إلى السلطات الهندية، بشأن «المعاملة اللاإنسانية» لقوات الأخيرة، بحق جثمان الزعيم الكشميري سيد علي شاه جيلاني.

وقالت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان، إنه من «المخجل» اختطاف جثة جيلاني من عائلته، وعدم السماح لهم بحضور جنازته.

وأضاف البيان أنه تم تسليم مذكرة احتجاج إلى دبلوماسي هندي رفيع المستوى، عقب استدعائه إلى مقر وزارة الخارجية بإسلام آباد.

وأوضح أن المذكرة تأتي رداً على «المعاملة اللاإنسانية» لجثمان جيلاني من قبل قوات الأمن الهندية.

وأمرت سلطات نيودلهي، في وقت سابق، بأن تقام صلاة جنازة على جيلاني بحضور عدد محدود من الأشخاص، وأن يتم الدفن بصمت، عقب اقتحام الشرطة لمنزله ومصادرتها جثمانه. وتوفى سيد علي جيلاني، الزعيم الكشميري البارز أحد أشد منتقدي الحكم الهندي في منطقة كشمير المتنازع عليها، مساء الأربعاء عن عمر يناهز 91 عاما.

ويطلق اسم «جامو وكشمير» على الجزء الخاضع لسيطرة الهند من كشمير، ويضم جماعات تكافح منذ 1989، ضد ما تعتبره «احتلالا هنديا» لمناطقها. ويطالب سكان الإقليم بالاستقلال عن الهند والانضمام إلى باكستان، منذ استقلال البلدين عن بريطانيا عام 1947، واقتسام إسلام أباد ونيودلهي الإقليم ذا الأغلبية المسلمة. وفي 5 أغسطس 2019، ألغت الحكومة الهندية المادة 370 من الدستور، التي تكفل الحكم الذاتي في جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة ومن ثم تقسيمها إلى منطقتين تديرهما الحكومة الفيدرالية.

بايدن يأمر برفع السرية عن وثائق هجمات 11 سبتمبر

أمر الرئيس الأمريكي جو بايدن، الجمعة، برفع السرية عن الوثائق المتعلقة بتحريات «مكتب التحقيقات الفيدرالي» حول هجمات 11 سبتمبر 2001. جاء ذلك بناء على أمر تنفيذي وقعه بايدن ووجهه إلى وزارة العدل والوكالات الأخرى ذات الصلة، وأصدر القرار استجابة لطلب مئات من أسر ضحايا الهجمات.

وقال، في بيان للبيت الأبيض: «على الرغم من أن الإفراج العشوائي عن معلومات سرية يمكن أن يعرض الأمن القومي للخطر – بما في ذلك جهود حكومة الولايات المتحدة للحماية من أعمال الإرهاب المستقبلية – فلا ينبغي أن تظل المعلومات سرية عندما يكون اهتمام الجمهور بالإفصاح يفوق أي ضرر للأمن القومي يمكن توقعه بشكل معقول من الكشف».

و مطلع أغسطس الماضي، وقع مئات من أسر ضحايا الهجمات خطابًا يطلبون فيه من الرئيس الأمريكي بالإفراج عن الوثائق التي يرون أنها تشير إلى تورط مسؤولين سعوديين. بينما تنفي الحكومة السعودية صلتها بالهجمات.

يشار أن ذلك الأمر التنفيذي يأتي مع قرب حلول الذكرى العشرين للهجمات التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية، وراح ضحيتها قرابة 3 آلاف قتيل، وآلاف المصابين.

أفغانستان: المقاومة الوطنية تنفي سيطرة طالبان على بنجشير

نفى أمر الله صالح، أحد قادة «جبهة المقاومة الوطنية» في أفغانستان، الأنباء التي تحدثت عن تمكن حركة «طالبان» من السيطرة على ولاية بنجشير، شمالي البلاد.

وقال صالح في تصريحات مصورة نشرتها قناة «طلوع نيوز» المحلية، أنه «ما زال في بنجشير، وإن الاشتباكات في الولاية ما زالت على أشدها».

جاء ذلك بعدما تداولت وسائل إعلام أفغانية وأجنبية، أنباء حول تمكن طالبان من السيطرة على بنجشير، وهروب أمر الله صالح، وأحمد مسعود، نجل أحمد شاه مسعود، أحد قادة المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي إلى طاجكستان، إثر سقوط بنجشير في قبضة «طالبان».

بدورها، لم تصدر طالبان حتى الساعة 19:12 (ت.غ) تصريحات حول الأوضاع في بنجشير، غير أن متحدثها، ذبيح الله مجاهد، طالب في تغريدات، عناصر طالبان في العاصمة كابل «بعدم إطلاق النار في الهواء والاكتفاء بشكر الله».

وجاءت تصريحات مجاهد بالتزامن مع الأنباء التي تحدثت عن سيطرة الحركة على بنجشير، التي يتواصل القتال المتقطع فيها بين «طالبان» والجبهة منذ أسبوعين، حيث حشدت الحركة قواتها في الولاية ومحيطها، خلال الفترة الماضية.

وفي وقت سابق اليوم، قال أمر الله صالح، وكان يشغل منصب نائب الرئيس الأفغاني، إن طالبان منعت وصول المساعدات الإنسانية إلى بنجشير، داعيا الأمم المتحدة وقادة العالم إلى الالتفات لما يحدث في الولاية، حسبما نقلت قناة «طلوع نيوز» الأفغانية.

وأضاف صالح في سلسلة تغريدات على تويتر، أن «طالبان منعت وصول المساعدات الإنسانية إلى بنجشير، وقاموا باستخدام شباب من الولاية كأدوات للكشف عن الألغام، بأمرهم بالمشي في حقول الألغام».

وذكر أن الحركة «حظرت الاتصالات وقطعت الكهرباء ولم تسمح بوصول الأدوية أيضا»، كما اتهمها بأنها «ترتكب جرائم حرب ولا تحترم القانون الدولي الإنساني مطلقا».

ودعا صالح قادة الأمم المتحدة والعالم إلى «الانتباه إلى هذا السلوك الإجرامي والإرهابي الواضح لعناصر الحركة».

وبعد سيطرة «طالبان» على أفغانستان، أعلن أحمد مسعود، مواصلة النضال ضد الحركة، واتخذ خطوات عملية بهذا الصدد، وحشد مجموعات مختلفة تحت راية «الجبهة الموحدة» التي يُطلق عليها أيضا «تحالف الشمال».

وانضم إلى أحمد مسعود، أمر الله صالح الذي يعتبر نفسه الرئيس الشرعي لأفغانستان، بعد فرار الرئيس أشرف غني، كما انضم إليه آلاف الجنود من الجيش الأفغاني، الذي انهار بعد انسحاب القوات الأمريكية وسقوط كابل بيد «طالبان».

وسيطرت «طالبان» على أفغانستان، خلال 10 أيام، بموازاة مرحلة أخيرة من انسحاب عسكري أمريكي اكتمل نهاية أغسطس الماضي، فيما لم تتمكن بعد من السيطرة على بنجشير.

عناصر من مقاومة بنجشير

مقتل 17 مدنيا وإصابة 41 جراء إطلاق نار في كابل

أفادت وسائل إعلام أفغانية، بمقتل 17 شخصا وإصابة 41 آخرين، جراء إطلاق نار في العاصمة كابل، الليلة الماضية. وقالت قناة «طلوع نيوز» المحلية، نقلا عن مصادر في مستشفى الطوارئ بكابل: «نُقل 17 قتيلا و41 جريحا إلى المستشفى، جراء إطلاق نار في الهواء الليلة الماضية على مستوى المدينة». وفي وقت ، أفادت القناة الأفغانية، أن «إطلاق نار كثيف سمع في أنحاء كابل»، دون تفاصيل عن أسبابه. وبعد دقائق من سماع إطلاق النار في كابل، أصدر المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد، عبر «تويتر»، تعليمات لمقاتلي الحركة بوقف إطلاق النار في الهواء، مضيفا «هذه الطلقات أكثر عرضة للإضرار بالمدنيين، لذلك لا تطلقوا النار دون داع».

وسيطرت طالبان على أفغانستان، خلال 10 أيام، بموازاة مرحلة أخيرة من انسحاب عسكري أمريكي اكتمل نهاية أغسطس الماضي، فيما لم تتمكن بعد من السيطرة على ولاية بنجشير (شمال).